INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البدون في الكويت.. مأساة إنسانية مستمرة بدون حل

في دولة الكويت، ومنذ 60 عاماً وهنالك حوالي 120,000 إنسان يعانون من نفي لحقهم في الجنسية. رغم ان الحكومة آنذاك هي من ارتكبت أخطاء إحصائية تسببت بخلق مأساة اجتماعية وإنسانية في بلد غني كان ومازال قادراً على استيعاب وحل تلك القضية.

أخذت قضية عديمي الجنسية في الكويت أبعاد سياسية مُهينة وغدت كأنها قضية كارثية إذا ما تم تجنيسهم لتتسبب بتغيير ديمغرافي قد يضر بأمن الكويت وهويتها الوطنية على حد قول السلطات الكويتية. واستمرت تلك الذريعة إلى يومنا هذا مع استمرار تجريد تلك الفئة بين حين وآخر من المزيد من الحقوق الأساسية التي كانوا يتمتعون بها.

عديمو الجنسية، اليوم" محرومون من التعليم والصحة والعمل والملكية العقارية إضافة إلى توثيق عقود الزواج والطلاق وتسجيل الأبناء والتنقل بين البلدان بجواز سفر وغيرها الكثير... ومن المتوقع أن تزداد أعداد فئة عديمي الجنسية طالما أن دولة الكويت لازالت تحرم الأطفال الذين ولدوا على أراضيها والذين اكتسبوا صفة البدون بالوراثة من الحق في الجنسية والاعتراف بهم كمواطنين شرعيين وتمكينهم من كافة حقوقهم في انتهاك للمادة /24/ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الكويت في 21 مايو 1996.

حاولت دولة الكويت حل تلك القضية، بعد مماطلات عديدة، بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، لكن تلك الخطوة للأسف لم تزد حال البدون إلا سوء وإهانة وتمييز عنصري.

أُنشأ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بمرسوم أميري رقم 467 لسنة 2010 مما جعله غير خاضع لسلطة رقابية وتشريعية من قبل مجلس الامة. وهذا يسمح له اختراق الدستور والقوانين وتجاوز السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وإصدار الأوامر بشكل مباشر إلى الجهات التنفيذية في البلاد من وزارات وهيئات وبنوك وشؤون قضائية دون تدخل أحد.

بينما بقي مجلس الأمة يراقب تلك المسرحية الهزلية دون طلب إلغاء تشريع هذا القانون أو تعديله للحد من الانتهاكات بحق فئة البدون وإخضاعه للرقابة التشريعية، بل واجه القضية بالسكوت وغض البصر والمحاباة والمجاملة والتصفيق لتصرفات الجهاز المركزي وكيفية تعاطيه غير القانوني مع ملف قضية عديمي الجنسية حتى انتهى الأمر بلجوء بعض الشبان إلى الانتحار وتكررت تلك الحادثة الأمر الذي دفع بتلك الفئة إلى التجمع السلمي للمطالبة بحقوقها إلى أن دولة الكويت خالفت مرة أخرى التزاماتها الدولية وواجهت تلك المطالب بالقمع والعنف واعتقال شبان منذ 13 يوليو 2019 لا يزالون حتى اليوم داخل السجون نتيجة تعبيرهم عن آراءهم.

إهمال دولة الكويت لحل تلك القضية مع تزايد تأزم الوضع الإنساني الخطير، دفع بجمعية المحامين الكويتية إلى تقديم مقترح قانوني إلى مجلس الأمة تُحترم فيه حقوق عديمي الجنسية ويضع خطط واقعية لمعالجة تلك القضية دون المساس بالهوية الوطنية. لكن للأسف مازال هذا القانون مُعلق بعد أن تزامن مع مقترح قانون مأساوي وكارثي قدمه رئيس مجلس الامة ليزيد الأمر سوءاً ويعطي مبررات واهية ومضيعة للوقت وفرصة لدولة الكويت للتهرب من حل تلك القضية.

ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان لدولة الكويت تم توجيه 20 توصية حول قضية البدون وضرورة التصديق على اتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، وتمكين البدون من الحصول على حقوقهم بالكامل وضرورة استحداث آلية لمعالجة طلبات الجنسية للبدون وفقا للمعايير الدولية، وضمان إصدار الوثائق القانونية الخاصة بهم مع منحهم الوضع القانوني بما في ذلك الاعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية.

إلا أن موقف دولة الكويت من هذه التوصيات كان سلبيا من خلال رفضها ل 19 توصية، وتوصية واحدة فقط أحاطت بها علما. ومن جهة أخرى يؤكد الجهاز المركزي لمعالجة شؤون المقيمين بصورة غير قانونية على أن منح الجنسية الكويتية هو حق سيادي للدولة تقدره وفقاً لمصالحها العليا ويخضع لضوابط وشروط ينظمها قانون الجنسية الكويتية رقم 1959/15 وتعديلاته. وهذا ما جعل الحكومة تستغل هذا الحق استغلالاً بشعاً بتجنيس مئات الآلاف وأحدثت تغييراً ديمغرافياً غيرت فيه شكل المجتمع المكون من الشعب الأصيل.

الرفض العلني والتأجيل والمماطلة في حل قضية عديمي الجنسية في الكويت يجعل من سياسة العنصرية خطر حقيقي يشوه صورة الكويت التي سعى المشرعون القدماء لإبقائها لامعة بالديمقراطية والعدالة والمساواة.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يأمل من الجهات المعنية في الأمم المتحدة بوضع حد لمعاناة البدون في الكويت عبر حلول جذرية. والتحقيق بالانتهاكات التي ارتكبها الجهاز المركزي بحق تلك الفئة والتي أدت إلى مخالفة الكويت لالتزاماتها الدولية والمعاهدات التي صادقت عليها. وذلك لا يمكن أن يكون إلا بعقد جلسة خاصة بمجلس حقوق الإنسان لمناقشة هذه الحالة الإنسانية وتعيين مقرر خاص لها.

ويطالب المجلس السلطات الكويتية بإلغاء كامل للأنظمة والقوانين التي تقوم على أساس التمييز العنصري ضد البدون وإعطائهم كامل حقوقهم المدنية ومن بينها حق اللجوء للقضاء للطعن بقرارات الجهاز المركزي المجحفة بحقهم. والبدء بعملية التجنيس وضع العراقيل أو إعطاء مبررات واهية لإطالة تلك العملية.

كما يؤكد المجلس على ضرورة انضمام الكويت إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961 وإقرار حق البدون في الجنسية وفي الحصول على الخدمات الاجتماعية.